رؤساء العشائر . واذا توجّه هؤلاء ورفضناهم فاننا سنتحمل المسؤولية.كما تبحث الاقليات الشرق اردنية عن طريق للاتصال بنا . لذلك فامامنا بالدرجة الاولى قضية سياسية وليست اقتصادية. واذا سألتموني :من اين لنا الحصول على ٥٠٠٠ ليرة الان ، يكون جوابي :لا جدوى من الحديث اذن. اظن ان علينا تجاوز العقبات وايجاد الوسائل حتى لو اضطر احدنا الى السفر للخارج والحصول على الاموال لهذا الغرض" . (أ.ص.م.ملف س٢٥/٣٤٨٩ بالعبرية) .

والظاهر ان هذا التأكيد من جانب ارلوزوروف على الطابع السياسي والقيمة العسكرية "الامنية" لربط زعماء شرقي الاردن بالوكالة قد لفت حتى انتباه بقية اعضاء مجلس الادارة. فعيما ويئيل نيومان يعقب على كلمة ارلوزوروف متسائلا حول الفائدة الاقتصادية التي من الممكن ان تعود على مشاريع الاستثمار الصهيونية في شرقي الاردن من الاساس: "هل لدينا اية معلومات واضحة عن الامكانيات الاقتصادية في شرقي الاردن؟ من المستحيل الحصول على الاموال دون ان نخبر اصحابها عن الامكانيات هناك." (نفس المصدر ص٢)

والامر الهام الثاني الذى تجدر الاشارة اليه هو ان امكانية شراء او حتى استئجار الاراضي في شرقي الاردن دفعت الزعامة الصهيونية الى بداية التفكير بتهجير عرب فلسطين الذين يتم الاستيلاء على اراضيهم وتوطينهم في البلدان المجاورة. وذلك على الاقل ما يتضح من الاقتراح الذى قدمه م. نحماني يوم ١٩٣٢/٩/٢٦ الى دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية بشأن تأسيس شركة استيطان يهودية تقوم بشراء الاراضي في سوريا وشرقي الاردن لذلك الغرض. (أ.ص.م. ملف س٢٥/٣٤٨٩ بالعبرية) .

اما بالنسبة لمثقال الفايز فقد باشرت الوكالة في اوائل تشرين اول سنة ١٩٣٢ باتخاذ الخطوات العملية لربطه بها. وفي ١٩٣٢/١٠/١١ منحته قرضا بمبلغ ٥٠ ليرة على حساب المفاوضات